ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – السورية على نار حامية بارودي لـ"النهار": الحل التقني موجود وينطلق من نقطة الحدود البرّية

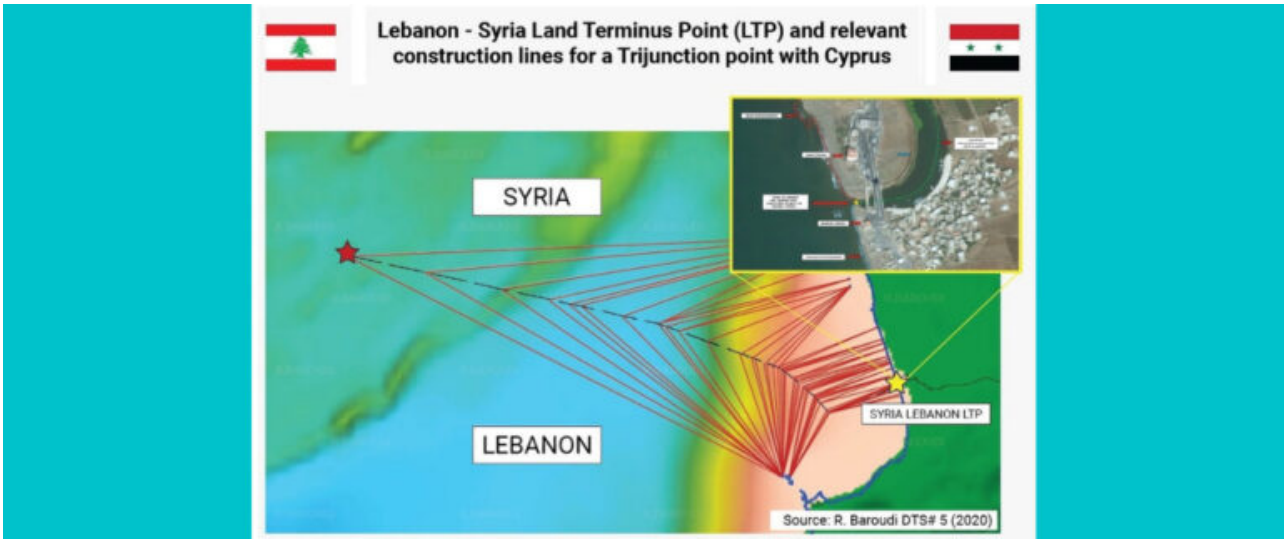

وضع لبنان الخطوط الاساسية لبدء عملية التفاوض مع الجانب السوري في ما يتعلق بمسألة ترسيم الحدود، وتحديدا البحرية منها، بعدما أظهر العقد الذي صادقت عليه الحكومة السورية في 18 آذار 2021 والموقع بين وزارة النفط السورية وشركة Capital Limited الروسية للتنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط قبالة ساحل طرطوس، عند الحدود البحرية اللبنانية – السورية، وتحديدا في البلوك البحري الرقم 1 في المنطقة الاقتصادية الخالصة السورية والتي تتداخل مع جزء كبير من المنطقة الاقتصادية البحرية اللبنانية.

بالفعل، يتداخل البلوك الرقم واحد بشكل كبير مع البلوك 1 والبلوك 2 ضمن المياه اللبنانية، وتراوح مساحة هذه الرقعة المائية ما بين 750 و1000 كلم2 تقريبا داخل المياه اللبنانية إستنادا الى تقارير وضعها الجيش اللبناني، ما أعاد تسليط الضوء على ضرورة الاسراع وفورا بالتفاوض مع الجانب السوري لإنهاء ملف ترسيم الحدود، اقله حاليا الحدود البحرية. هذه الحدود التي كان حددها لبنان في العام 2011 ضمن مرسوم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الذي لحظ إحداثيات النقاط الجغرافية للحدود البحرية والبرية، ورفضها

الجانب السوري الذي تقدم بشكوى ضد لبنان أمام الأمم المتحدة في العام 2014. إعتمدت سوريا خطاً حدودياً بحرياً ينطلق من شاطئ طرطوس أفقياً نحو الغرب، الامر الذي اعترض عليه لبنان، مؤكدا ان هذه الآلية تتعارض مع قانون البحار الدولي المعمول به من خلال الامم المتحدة والقواعد المعتمدة عالمياً لتحديد الحدود البحرية، وهي ايضا المقاربة التي يعتمدها لبنان في مفاوضاته مع الجانب الاسرائيلي لتحديد حدوده الجنوبية.

البعض طالب الحكومة اللبنانية بضرورة تقديم شكوى ضد سوريا امام الامم المتحدة إعتراضا على آلية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان بطريقة أحادية والشروع بأعمال مسح وتنقيب عن النفط والغاز في منطقة متداخلة مع المياه اللبنانية، بعد تقديم اعتراض خطي أمام الحكومة السورية على ما تقوم به والاصرار على وقف الاعمال في المنطقة المتداخلة الى حين الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية. ومن المهم أيضا ان تراسل الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة الطاقة والمياه الشركة الروسية المعنية لإعلامها بان الحدود البحرية اللبنانية – السورية غير مرسّمة نهائيا، وإرسال اي باخرة لتقوم بالمسح الجيولوجي ضمن المناطق المتنازع عليها بين لبنان وسوريا، يعرّض الشركة للملاحقة ويهدد مسار عملها، خصوصا في حال قرر لبنان الذهاب بهذا الملف الى المحاكم الدولية للفصل بالنزاع، وكذلك من المهم ان تطلب الحكومة اللبنانية من شركة Capital الروسية توقيع تعهد لدى الجانب اللبناني بان اي نشاط ستقوم به على البلوك السوري الرقم 1 سيكون خارج المنطقة البحرية المتداخلة بين لبنان وسوريا.

وقد كلف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون رئيس الوفد اللبناني المفاوض لترسيم الحدود البحرية الجنوبية العميد الركن الطيار بسام ياسين تسلم زمام التفاوض ايضا مع الجانب السوري في مسألة ترسيم الحدود، على ان يقوم بالتواصل مع الجانب السوري لمعالجة ما يحصل عند الحدود البحرية، والاهم العمل على وقف أعمال الاستكشاف والتنقيب من قِبل الشركة الروسية التى لُزِّمت العمل على البلوك 1 السوري، ضمن منطقة متداخلة مع البلوكات البحرية اللبنانية (1 و 2)، مع الاشارة الى ان طول الحدود البحرية بين سوريا ولبنان يبلغ نحو 53 ميلاً بحرياً، فيما يبلغ طول الحدود البحرية بين لبنان وقبرص 96 ميلاً، وطول الحدود البحرية اللبنانية – الاسرائيلية 71 ميلاً.

في هذا السياق، وانطلاقا من آخر التطورات على صعيد هذا الملف،

يعتبر الخبير الدولي في شؤون الطاقة رودي بارودي ان "من المهم التأكيد ان سوريا ليست طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولكنها دولة مراقبة، ومع الإعلان الأخير عن تلزيم البلوك الروسية برز الكثير من المواقف "Capital" السوري الرقم 1 لشركة المتخوفة من التعدي على حقوق لبنان من قِبل سوريا، ولكن ما هو مؤكد ان البلوك السوري الرقم 1 يقع جنوب الخط الطبيعي الموقت المحايد بنسبة 100٪ إذا ما تم اعتماد قواعد الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع ذلك، ووفقًا لمعلومات التنقيب العالمية حول مناطق امتياز النفط والغاز لعام 2018 و2019 و2021، لم تتغير اشكال البلوكات السورية، فهي واقعة لم تفاجىء متخصصي الصناعة النفطية، وهي اليوم كما كانت من قبل". ويشير بارودي الى ان "حدود سوريا القانونية البحرية وفقًا لجدول مطالبات الأمم المتحدة للعام 2011 هي كما يأتي:

البحر الإقليمي = 12 ميلا بحريا.

المنطقة المجاورة = 24 ميلا بحريا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة = 200 ميل بحري.

فإذا نظرنا إلى البلوكات اللبنانية، نجد أنها تتداخل أيضًا مع البلوكات السورية".

وقّع لبنان وسوريا نحو 40 اتفاقا تتناول مختلف المجالات، ومنها ما يتعلق بتقاسم مياه الانهر المشتركة بين البلدين، سواء نهر العاصي او النهر الكبير الجنوبي. وامام هذه الوقائع ونظرًا للتداخل بين سوريا ولبنان، وعلاقاتهما الجغرافية والمعاهدات الموقعة بينهما، يمكن الدولتين، بحسب بارودي، وبسهولة رسم خط متساوي الأبعاد، (LTP Land Terminus Point) – وفقًا لنقطة الحدود عند نهاية البر الذي يلتزمه كلا البلدين كما هو ظاهر في الخريطة الرقم 1 بحيث يمكن الجيش اللبناني أن يحدد الخط الحدودي بدقة من خلال عمل دقيق ومحترف مع الجانب السوري، شبيه بالذي قام به خلال إعداد المفاوضات لترسيم الحدود البحرية اللبنانية في المناطق المتنازع عليها مع إسرائيل.

تستطيع الحكومتان اللبنانية والسورية حل الاشكال الحدودي البحري الذي يعتمد نقطة الحدود على نهاية LTP بشكل سريع طالما ان خط البر بين البلدين محدد والجزر قبالة البلدين محددة بشكل رسمي لا لبس فيه، وحل هذا الامر يؤسس لحل عادل وسريع لاشكالية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص نظرا لترابط الملفين. في هذا الاطار وطالما ان الموضوع يتعلق بقطاع الطاقة، ونظرا للوضع الصعب الذي

يمر به لبنان من الناحيتين الاقتصادية والانسانية، فانه يتوجب بحسب بارودي على المعنيين اللبنانيين "التفاوض مع الجانب السوري وبشكل سريع لاعادة تفعيل القانون الرقم 509 الصادر في 16/7/2003 والذي يجيز إبرام اتفاقية بيع الغاز بين لبنان وسوريا كما التواصل مع الجانب المصري لتنفيذ المرسوم الرقم 15722 الصادر في 14/11/2005، والذي أجاز بموجب مذكرة التعاون بين وزارة الطاقة في لبنان ووزارة البترول والثروة المعدنية المصرية استجرار الغاز من الجانب المصري، كي يستطيع لبنان ان يؤمن بعض حاجاته من الغاز الطبيعي، ما يساعد على انتاج نظيف للكهرباء وباسعار مقبولة ويحقق وفرا وديمومة. فالجانب السوري يدرك ان هنالك حوالى مليوني لاجئ سوري على الاراضي اللبنانية، وبالتالي في حال تطبيق الاتفاقات المذكورة يمكن تأمين غاز لمعمل دير عمار لكي ينتج اكثر من 400 ميغاواط تساعد كهرباء لبنان في هذه الفترة العصيبة، على ان يدفع لبنان ثمن الغاز في فترة تمتد من ثلاث الى اربع سنوات، وهذا الامر ليس بمستحيل على رغم العقوبات الاميركية على سوريا، اذ ان لبنان يستطيع ان يتشبه بالعراق الذي استطاع ان يؤمن استثناءات انسانية من العقوبات الاميركية المفروضة على إيران عبر محادثات جدية قام بها الجانب العراقي مع الادارة الاميركية، ويعتبر هذا الامر من الضروريات في الوقت الراهن بعيدا من السياسات الداخلية الضيقة التي تمنع القيام بهذه الخطوة المهمة. نجاح هذه الخطوة الوطنية يحتاج، بحسب بارودي، "إلى تعاون وتفهّم كل القوى السياسية اللبنانية لاهميتها في مجال تأمين الطاقة الكهربائية للمواطنين وقطاعات الانتاج اللبنانية التي تعاني الامرّين لتأمين كهرباء باسعار مقبولة للتمكن من الصمود بوجه الازمات التي يمر بها لبنان. فقد بلغت نسبة الفقر بين اللبنانيين نحو 50% وهي نسبة مرتفعة لم يعرفها لبنان من قبل والعدد مرشح للازدياد في حال عدم ايجاد حلول سريعة لما نعاني منه من هدر في مختلف القطاعات، علما ان الكهرباء تقع على رأس القطاعات التي ينبغي اعادة الحيوية اليها وفقا لما جاء في ورقة باريس الاصلاحية ولمطالب صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي لمد يد العون للبنان. واستجرار الغاز الى دير عمار سواء من سوريا او من مصر يساعد على تأمين هذا الامر ولو جزئيا، اذ يؤمن انطلاقا ثابتا ومنافسا للصناعة والزراعة وقطاع الخدمات كما مختلف القطاعات الإنتاجية الاخرى، ما يساعد على تقليل الخسائر التي تعاني منها الخزينة اللبنانية وعلى الحد من استنزاف موجودات مصرف لبنان من العملات الصعبة".

وينهي بارودي بالتأكيد على "أهمية قيام لبنان بتعديل المرسوم 6433 للعام 2011 والمتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة على الحدود

الجنوبية، على ان يتم ارسال التعديل الى الامم المتحدة فورا لضمان الحفاظ على حقوقنا البحرية الجنوبية مع اسرائيل". وحاليا تستمر دراسة التعديلات المقترحة على هذا المرسوم بين الوزارات المعنية وقيادة الجيش، على ان يتم في نهاية المطاف عرضه على رئيس الحكومة لتوقيعه وإحالته على رئاسة الجمهورية لإصدار الموافقة الاستثنائية المطلوبة.

Lebanese – Syrian Maritime Boundaries: Solutions Are Ready

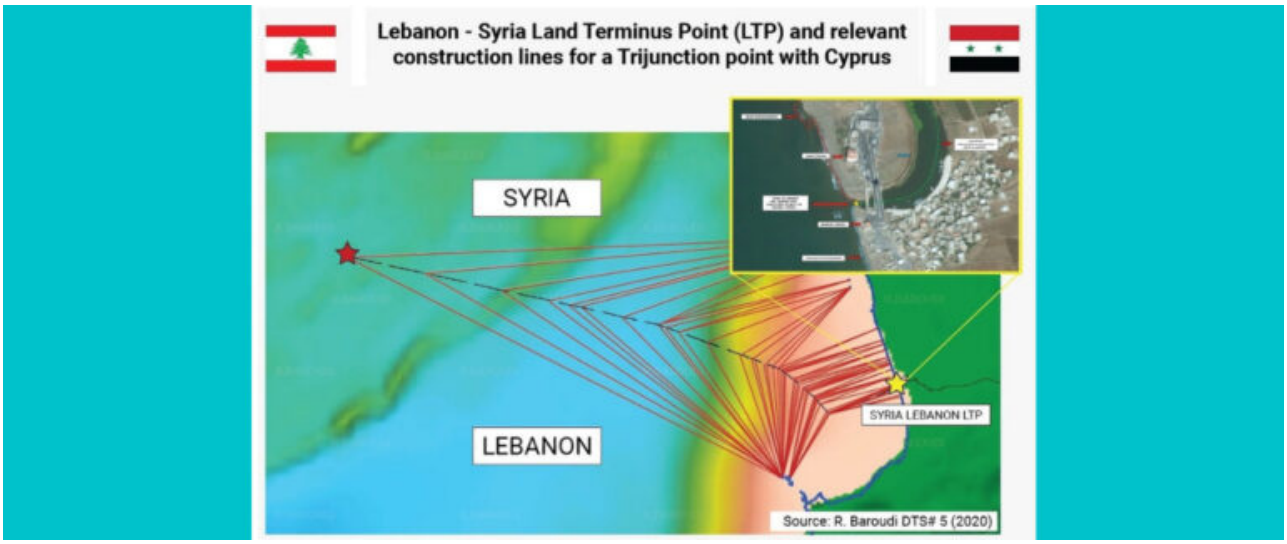

By Roudi Baroudi

Lebanon's maritime boundaries with Syria have become a popular topic for public discussion of late, and that is a good thing. After all, the more our citizens know, the better-equipped they will be to identify national interests, and therefore to demand that elected officials pursue those interests above all other considerations.

This is only true, though, if the citizens in question have both correct information and a basic understanding of how

international relations are conducted. Otherwise they risk being tricked by those actors, both Lebanese and foreigners, intent on furthering their own commercial, diplomatic, geostrategic, personal, and/or political ambitions at the expense of Lebanon's national priorities.

Anyone seeking to sort out the back-and-forth over this latest chapter of Libano-Syrian relations should keep the following in mind:

– While certain political circles in Lebanon have been estranged from Syria's current government in recent years, relations between the two countries – not just national and diplomatic, but also economic, social, and family – go back millennia. Whatever disagreements come and go, the relationship is very much a brotherly one within the larger Arab family, and however much they may be at odds with one another, brothers are always there for each other when it matters most.

– Syria is not a party to the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). It is, however, both a brotherly country and an observer state, and it should be kept in mind that the standards and practices of UNCLOS have become the norms by which maritime boundary disputes are resolved, whether by treaty, arbitration, or the verdict of a suitable international court.

– The length of the maritime border between Lebanon and Syria is approximately 53 nautical miles; between Lebanon and Cyprus, approximately 96 nautical miles; and between Lebanon and Israel, approximately 71 nautical miles.

In late March, Syrian news outlets reported that a Russian company, Capital Limited, had been contracted by the Syrian government to carry out offshore hydrocarbon exploration and development in Block 1, a parcel of seabed along the country's maritime border with Lebanon. Almost immediately, certain Lebanese politicians and Arab media sounded alarms to the effect that Syria was infringing Lebanon's rights, but what is certain is that Block 1 is located in the 100% neutral

temporary natural line neutral, according to UNCLOS rules. However, according to global exploration information on global oil and gas concession areas for 2018, 2019, and 2021, and as expected by oil industry specialists, the Syrian blocks have not changed: they have the same dimensions and positions as when they were announced by the Syrian government.
– According to the UN Table of Claims for 2011, Syria's legal maritime claims are as follows:
Territorial sea = 12 nautical miles
Adjacent areas = 24 nautical miles
Exclusive Economic Zone = 200 nautical miles
– If we look at the Lebanese blocks, we find that they also overlap with the Syrian blocks.
– Over the years, Lebanon and Syria have signed approximately 40 reciprocal agreements in various fields, including some related to the sharing of river waters common to the two countries, including the Assi (also known as the Orontes, or the Mimas) and the Kbir (also known as the Kbir al-Janoubi, which forms much of the northern border between the two countries. This lands border ends at the spot along the coast where the Kbir empties into the Mediterranean Sea, and where the countries have agreed a Land Terminus Point (LTP) at the mouth of the river, as shown on the accompanying map.

Given all of these facts and the overlap between Syrian and Lebanese claims, and in light of the geographical proximities, the numerous signed conventions between them, and their historically fraternal relations, the two countries could easily draw an equidistant line extending from the LTP to the trijunction with Cyprus, about 53 nautical miles offshore. The Lebanese Armed Forces recently did a tremendous job in a much more challenging task, preparing for and conducting negotiations over the far more contentious southern border with Israel, so reaching a deal with the Syrians should be relatively straightforward for the LAF.

With all due respect to those focused on the maritime border

with Syria, given the relative ease with which that deal can be made, the more urgent task right now is to preserve our rights along the southern border with Israel, this by amending Decree No. 6433 of 2011 and submitting the new coordinates, as allowed for by Article 3 of said decree, to the United Nations.

The Lebanese and Syrian governments can quickly solve the maritime border problems as long as the LTP line between the two countries is defined and the islands opposite the two countries are officially and unambiguous. As a bonus, a solution to this issue also could also open the way to a just and speedy demarcation of the boundary with Cyprus.

In the same context, so long as the objective is related to the energy sector, and considering the difficult economic and humanitarian situation facing Lebanon, the concerned Lebanese officials also should negotiate with their Syrian counterparts to quickly reactivate Law No. 509, issued on July 16, 2003, authorizing the conclusion of an agreement to sell gas between Lebanon and Syria. The Lebanese side should communicate with Egypt as well, in order to implement Decree. No. 15,722, issued on November 14, 2005. This decree endorsed a memorandum of cooperation between the Lebanese Ministry of Energy and Water and the Egyptian Ministry of Electricity and Energy authorizing the import of gas from Egypt. These two moves would enable Lebanon to cover at least some of its natural gas needs, whether from Syria or from Egypt via Syria, which would allow the generation of cleaner and more affordable electricity at the Deir al-Ammar power station, which was designed to run on gas but has burned diesel for most of the time since its commissioning in 1998.

In light of the fact that some 2 million displaced Syrians are still sheltering in Lebanon because of the continuing war in their homeland, there is good reason to hope that Damascus might adopt a humanitarian perspective by providing the gas on a grant basis (actual or de facto), which would help the Lebanese gain both savings and sustainability. In this

scenario, the Lebanese population would derive all the benefits of the Deir al-Ammar station's 400-megawatt capacity during a very difficult period, but the Lebanese state would not be pressured to repay, giving it time and space to restore economic and fiscal stability. Some will object that US sanctions on Syria make such a deal impossible, but there is nothing stopping Lebanon from applying for the same kind of humanitarian exemption that Iraq received in order to purchase Iranian oil. All that's needed is for Lebanon's most influential politicians to set aside the infighting for the sake of an urgent national need.

Biden Presidency and East-Med Gas

Biden Presidency Offers ‘New Opportunities’ to Unlock East Med Gas

ATHENS, Greece: The post-COVID world will still need natural gas from the Eastern Mediterranean, and America’s new president may have just the right credentials to overcome diplomatic obstacles, a veteran of the regional energy scene told a conference in Athens on Wednesday.

Roudi Baroudi, CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Qatar, told the first day of the Athens Energy Dialogues that Biden had several qualities that might enable him to break up the logjam.

“Biden in the past has demonstrated considerable understanding of issues affecting the Eastern Med, as well as a perspective that emphasizes legal and diplomatic solutions,” Baroudi said in remarks delivered by video link.

In addition, he told an audience including key energy, finance, and government figures, the new president "has already articulated a determination to reassert some of Washington's key prerogatives on the international stage. These include its traditional stabilizing role in the Mediterranean, as well as its championing of NATO, which happens to include both Greece and Turkey, after four years of Donald Trump undermining the alliance at every opportunity."

Recent discoveries of offshore oil and gas have brought long-simmering Greco-Turkish tensions back to the front burner, with Ankara becoming much more assertive about its maritime claims, especially where these overlap with those of Greece and Cyprus.

Baroudi, who for years has championed cooperation in energy as a way of defusing tensions among several East Med countries, has recently written a book about how to settle competing claims in the region. Specifically, 'Maritime Disputes in the Eastern Mediterranean:
The Way Forward' examines the tools and templates laid down in the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). UNCLOS, he told the audience, "provides all the tools and procedural bases for the peaceful resolution" of rival claims.

"Biden's resurrection of a more conventional US foreign policy means new opportunities for Greece, Turkey, and other countries in the region to chart out a more cooperative and more productive future," Baroudi added. "The prizes in this endeavor include not just a reduction of
tensions and the facilitation of billions of dollars worth of energy sales and savings, but also a crucial component of the region's transition to a lower-carbon future."

With more than 40 years of experience in the energy industry, Baroudi has helped shape policy and investment choices for companies, governments, investors, and supranational organizations like the UN and the European Union. The latter,

he explained to reporters after his
talk, also has a “key part in keeping the tensions down”.

La présidence de Biden offre de « nouvelles opportunités » pour débloquer le gaz de la Méditerranée de l’Est

Athènes, Grèce : Le monde post-Covid aura toujours besoin de gaz naturel de la Méditerranée de l’Est et le nouveau président de l’Amérique pourrait avoir les bonnes références pour surmonter les obstacles diplomatiques, c’est ce qu’un vétéran de la scène énergétique régionale a déclaré mercredi lors d’une conférence à Athènes.

Roudi BAROUDI, PDG d’Energy and Environment Holding, un cabinet de conseil indépendant basé au Qatar, a déclaré, le premier jour des Dialogues d’Athènes sur l’énergie, que Biden avait plusieurs qualités qui pourraient lui permettre de briser l’impasse.

Baroudi a déclaré dans les remarques transmises par un lien vidéo que « dans le passé, Biden a démontré une compréhension considérable des problèmes affectant la Méditerranée de l’Est ainsi qu’une perspective qui met en faveur des solutions juridiques et diplomatiques ».

En outre, il a déclaré à un public comprenant des personnalités clés de l’énergie, des finances et du gouvernement que le nouveau président « a déjà exprimé sa détermination à réaffirmer certaines des prérogatives clés de Washington sur la scène internationale. Il s’agit notamment de son rôle stabilisateur traditionnel en Méditerranée, ainsi que

sa défense du NATO, qui se trouve inclure à la fois la Grèce et la Turquie, après quatre ans où Donald Trump a sapé l'alliance à chaque occasion ».

Les récentes découvertes du pétrole et du gaz offshore ont ramené les tensions gréco-turques mijotant depuis longtemps au premier plan, Ankara devenant beaucoup plus affirmée quant à ses revendications maritimes, en particulier lorsque celles-ci se chevauchent avec celles de la Grèce et de Chypre.

BAROUDI, qui pendant des années a défendu la coopération dans le domaine de l'énergie comme un moyen d'apaiser les tensions entre plusieurs pays de la Méditerranée de l'est, a récemment écrit un livre sur la façon de régler les revendications concurrentes dans la région. Plus précisément, les « différends maritimes en Méditerranée de l'Est: la voie à suivre examine les outils et modèles définis dans la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer (UNCLOS).

Il a déclaré à l'auditoire que l'UNCLOS « fournit tous les outils et bases procédurales pour la résolution pacifique » des revendications rivales.

BAROUDI ajouta : « La résurrection par Biden d'une politique étrangère américaine plus conventionnelle signifie de nouvelles opportunités pour la Grèce, la Turquie et d'autres pays de la région pour tracer un avenir plus coopératif et plus productif ». « Les prix dans cette tentative comprennent non seulement une réduction des tensions et une facilitation de milliards de dollars de ventes et d'économies d'énergie, mais aussi un élément crucial de la transition de la région vers un avenir à plus faibles émissions de carbone ».

Ομιλία κ. Roudi Baroudi, Athens Energy Forum 2021

Η προεδρία Μπάιντεν προσφέρει «νέες ευκαιρίες» να ξεκλειδώσει το φυσικό αέριο στην Ανατολική Μεσόγειο.

Αθήνα, Ελλάδα : «Ο κόσμος στην μετά Covid εποχή θα εξακολουθεί να χρειάζεται φυσικό αέριο από την Ανατολική Μεσόγειο και ο νέος πρόεδρος των ΗΠΑ ίσως να έχει τα κατάλληλα διαπιστευτήρια ώστε να προσπεράσει τα διπλωματικά εμπόδια» ένας βετεράνος της περιφερειακής ενεργειακής σκηνής δήλωσε σε συνέδριο στην Αθήνα την Τετάρτη.

Ο Ρούντι Μπαρούντι, Διευθύνων Σύμβουλος της Energy and Environment Holding, μια ανεξάρτητης συμβουλευτικής εταιρείας με έδρα το Κατάρ δήλωσε την πρώτη μέρα του συνεδρίου Athens Energy Dialogues, ότι ο Μπαιντεν έχει πολλές ικανότητες που θα μπορούσαν να του επιτρέψουν να λύσει τον γόρδιο δεσμό.

«Ο Μπαιντεν στο παρελθόν έχει επιδείξει αξιοπρόσεκτη κατανόηση σε θέματα που αφορούν την Ανατολική Μεσόγειο , καθώς επίσης σε μια προοπτική που δίνει έμφαση σε νομικές και διπλωματικές λύσεις» τόνισε ο κ. Μπαρούντι στην διαδικτυακή τοποθέτησή του.

Επιπλέον, υπογράμμισε, σε ένα κοινό που αποτελούνταν από εκπροσώπους της κυβέρνησης, του ενεργειακού και του επιχειρηματικού τομέα, ο νέος πρόεδρος έχει ήδη διατυπώσει την αποφασιστικότητα να επαναβεβαιώσει ορισμένα από τα βασικά προνόμια της Ουάσιγνκτον στη διεθνή σκηνή. Σε αυτά περιλαμβάνεται ο παραδοσιακός σταθεροποιητικός της ρόλος στη Μεσόγειο καθώς επίσης και η υπεράσπιση του ΝΑΤΟ , μέλη του οποίου η Ελλάδα και η Τουρκία και ενώ τα τελευταία τέσσερα χρόνια η διακυβέρνηση του Ντόλαντ Τραμπ υπονόμευσε τη συμμαχία με κάθε ευκαιρία.

Πρόσφατες ανακαλύψεις off shore πετρελαίου και φυσικού αερίου έφεραν τις ανοιχτές επι δεκαετίες ελληνοτουρκικές εντάσεις

πάλι στο προσκήνιο, με την Αγκυρα να γίνεται περισσότερο αποφασιστική στους ισχυρισμούς της επι των θαλασσίων ζωνών ιδιαίτερα σε αυτές που έχει αντιπαράθεση με την Ελλάδα και την Κύπρο.

Ο κ. Μπαρούντι ο οποίος επι χρόνια έχει πρωταγωνιστήσει στη συνεργασία επί των θεμάτων ενέργειας, , έγραψε πρόσφατα ένα βιβλίο για τους συμβιβασμούς που απαιτούνται μεταξύ των ανταγωνιστικών ισχυρισμών στην περιοχή ως ένας τρόπος να οδηγήσει στην αποκλιμάκωση της έντασης μεταξύ των χωρών της Ανατολικής Μεσογείου. Συγκεκριμένα στο βιβλίο του με τίτλο «Διαφορές επι των θαλάσσιων θεμάτων στην Ανατολική Μεσόγειο: Ο τρόπος να πάμε μπροστά» εξετάζει τα εργαλεία και οι ευκαιρίες που απορρέουν από τη Σύμβαση για το Δίκαιο της θάλασσας των Ηνωμένων Εθνών (UNCLOS)

Η σύμβαση, είπε στο ακροατήριο, παρέχει όλα τα εργαλεία και τις διαδικαστικές βάσεις για την ειρηνική επίλυση των αντιμαχόμενων ισχυρισμών.

Η ενεργοποίηση του Μπαιντεν σε μια πιο συμβατική εξωτερική πολιτική των ΗΠΑ σημαίνει νέες ευκαιρίες για την Ελλάδα, την Τουρκία και άλλες χώρες της περιοχής να σχεδιάσουν ένα πιο συνεργάσιμο και παραγωγικό μέλλον, πρόσθεσε ο κ. Μπαρούντι.

Τα κέρδη σε αυτή την προσπάθεια περιλαμβάνουν όχι μόνο τη μείωση των εντάσεων και τη διευκόλυνση των πωλήσεων ενέργειας αξίας δισεκατομμυρίων δολαρίων αλλά θα αποτελέσει ένα σημαντικό παράγοντα στη μεταβίβαση της περιοχής σε ένα μέλλον με χαμηλότερες εκπομπές διοξειδίου του άνθρακα.

Με περισσότερα από 40 χρόνια εμπειρίας στη βιομηχανία της ενέργειας, ο κ. Μπαρούντι έχει βοηθήσει στη διαμόρφωση πολιτικών και επενδυτικών επιλογών για εταιρείες, κυβερνήσεις, επενδυτές και διεθνείς οργανισμούς όπως ο ΟΗΕ και η Ευρωπαική Ενωση. Η τελευταία, όπως εξήγησε στους δημοσιογράφους μετά την ομιλία του, παιζει ένα σημαντικό ρόλο στο να κρατά τις εντάσεις χαμηλά.

لقاء جديد لمؤتمر حوارات أثينا للطاقة… بارودي: قد تكون لدى بايدن الوسائل المناسبة للتغلب على المشاكل في المنطقة

انعقد افتراضيا مؤتمر حوارات أثينا للطاقة يوم الأربعاء بمشاركة ممثلين عن دول في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ولا سيما اليونان وقبرص وتركيا ومصر،إضافة إلى ممثلين عن الإتحاد الأوروبي والناتو وشخصيات أميركية تتولى وتولت مناصب في الإدارة الأميركية على علاقة بالطاقة،وعدد من الدبلوماسيين ومن بينهم السفير الأميركي في أثينا،إضافة إلى مجموعة من الخبراء والمهتمين بشؤون الطاقة في الحوض الشرقي للمتوسط وفي مقدمهم الخبير النفطي رودي بارودي.

بارودي ألقى مداخلة حملت عنوان "رئاسة بايدن تعطي فرصا جديدة لحل مشاكل الشرق المتوسط"،وقال بارودي في مداخلته إن العالم سيحتاج بعد جائحة كورونا إلى الغاز الطبيعي من شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد يكون لدى رئيس الولايات المتحدة الاميركية الجديد الوسائل المناسبة للتغلب على العقبات الدبلوماسية الحاضرة لحل النزاعات المتعلقة بثروات المنطقة وترسيخ حدودها البحرية.

رودي بارودي وهو أيضا الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة والبيئة القابضة،وهي شركة استشارية مستقلة مقرها في قطر،وقال في مداخلته التي القاها بواسطة الفيديو في اليوم الأول من حوارات الطاقة في أثينا"إن لدى الرئيس بايدن صفات عديدة قد تمكنه من تفكيك المأزق الذي تعرفه المنطقة،فهو أظهر في الماضي فهمًا كبيرًا للقضايا التي تؤثر على شرق المتوسط،فضلا عن دينامية تعتمد الحلول القانونية والدبلوماسية".

ولفت بارودي إلى ان الرئيس الجديد "قد أعرب بالفعل عن تصميمه على إعادة احياء بعض سياسات واشنطن على المسرح الدولي،وتشمل هذه المبادرات دور الولايات المتحدة التقليدي في تحقيق الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك دعمه لعمل حلف الناتو،والذي يصادف

أنه يشمل كلاً من اليونان وتركيا،ويأتي ذلك بعد أربع سنوات من محاولة الرئيس الأميركي السابق دونالد تقويض هذا الحلف".

وقد أحدثت الاكتشافات الأخيرة للنفط والغاز البحري في شرق المتوسط توترات بين اليونان وتركيا ما اعاد المواجهات إلى الواجهة،اذ أصبحت أنقرة أكثر تمسكا بشأن مطالبها خاصة ان حدودها البحرية تتداخل مع اليونان وقبرص.

وشدد بارودي في هذا المجال على أنه لا يمكن لأحد تجاهل دور تركيا المهم كدولة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط لا سيما في ال east med gaz forum

وأن تركيا يجب أن تكون مشاركة في أي مفاوضات وان تلعب دورا بناءً وفعالاً في هذه المنطقة،فتجاهل دورها ستكون له تأثيرات سلبية على عملية حل نزاعات الحدود البحرية.

بارودي،الذي دافع لسنوات عن التعاون السلمي في مجال الطاقة كوسيلة لنزع فتيل التوترات بين العديد من دول شرق المتوسط،أصدر مؤخرًا كتابًا حول كيفية تسوية النزاعات حول الحدود البحرية في المنطقة وعلى وجه التحديد عن طريق المفاوضات.

هذا الكتاب الذي يحمل عنوان "النزاعات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط: الطريق إلى الأمام" يعدد ويبحث في الأدوات والقوانين والطرق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وقال باردوي للمشاركين"إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر جميع الأدوات والأسس الإجرائية لحل سلمي للنزاعات البحرية،من هنا فإن إحياء بايدن لسياسة خارجية أمريكية تقليدية يعني فرصًا جديدة امام اليونان وتركيا ودول أخرى في المنطقة لرسم المزيد من التعاون ومستقبل مثمر"، وأضاف البارودي:"الجوائز لهذا المسعى لا تشمل فقط تخفيض التوترات وتسهيل مبيعات الطاقة وتوفيرها بمليارات الدولارات،ولكنها تشكل أيضًا عنصرا حاسما في انتقال المنطقة إلى مستقبل منخفض الكربون ما يعني تلوثا اقل".

يتمتع رودي بارودي بخبرة في صناعة الطاقة تمتد لأكثر من 40 عامًا ساعد خلالها في تشكيل السياسة وخيارات الاستثمار للشركات والحكومات والمستثمرين والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي لديه مسؤولية أساسية في خفض التوترات في شرق المتوسط.

La présidence de Biden offre de « nouvelles opportunités » pour débloquer le gaz de la Méditerranée de l’Est

Athens Energy Dialogues

February 17 & 18 2021

Athènes, Grèce : Le monde post-Covid aura toujours besoin de gaz naturel de la Méditerranée de l’Est et le nouveau président de l’Amérique pourrait avoir les bonnes références pour surmonter les obstacles diplomatiques, c’est ce qu’un vétéran de la scène énergétique régionale a déclaré mercredi

lors d’une conférence à Athènes.

Roudi BAROUDI, PDG d’Energy and Environment Holding, un cabinet de conseil indépendant basé au Qatar, a déclaré, le premier jour des Dialogues d’Athènes sur l’énergie, que Biden avait plusieurs qualités qui pourraient lui permettre de briser l’impasse.

Baroudi a déclaré dans les remarques transmises par un lien vidéo que « dans le passé, Biden a démontré une compréhension considérable des problèmes affectant la Méditerranée de l’Est ainsi qu’une perspective qui met en faveur des solutions juridiques et diplomatiques ».

En outre, il a déclaré à un public comprenant des personnalités clés de l’énergie, des finances et du gouvernement que le nouveau président « a déjà exprimé sa détermination à réaffirmer certaines des prérogatives clés de Washington sur la scène internationale. Il s’agit notamment de son rôle stabilisateur traditionnel en Méditerranée, ainsi que sa défense du NATO, qui se trouve inclure à la fois la Grèce et la Turquie, après quatre ans où Donald Trump a sapé l’alliance à chaque occasion ».

Les récentes découvertes du pétrole et du gaz offshore ont ramené les tensions gréco-turques mijotant depuis longtemps au premier plan, Ankara devenant beaucoup plus affirmée quant à ses revendications maritimes, en particulier lorsque celles-ci se chevauchent avec celles de la Grèce et de Chypre.

BAROUDI, qui pendant des années a défendu la coopération dans le domaine de l’énergie comme un moyen d’apaiser les tensions entre plusieurs pays de la Méditerranée de l’est, a récemment écrit un livre sur la façon de régler les revendications concurrentes dans la région. Plus précisément, les « différends maritimes en Méditerranée de l’Est: la voie à suivre examine les outils et modèles définis dans la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer (UNCLOS).

Il a déclaré à l’auditoire que l’UNCLOS « fournit tous les outils et bases procédurales pour la résolution pacifique » des revendications rivales.

BAROUDI ajouta : « La résurrection par Biden d’une politique étrangère américaine plus conventionnelle signifie de nouvelles opportunités pour la Grèce, la Turquie et d’autres pays de la région pour tracer un avenir plus coopératif et plus productif ». « Les prix dans cette tentative comprennent non seulement une réduction des tensions et une facilitation de milliards de dollars de ventes et d’économies d’énergie, mais aussi un élément crucial de la transition de la région vers un avenir à plus faibles émissions de carbone ».

Avec plus de 40 ans d’expérience dans le secteur de l’énergie, BAROUDI a contribué à façonner les choix politiques et d’investissement pour les entreprises, les gouvernements, les investisseurs et les organisations supranationales comme l’ONU et l’Union européenne. Il a expliqué aux journalistes après son discours que cela a également un “rôle clé dans le maintien des tensions ».

Ομιλία κ. Roudi Baroudi, Athens Energy Forum 2021

Athens Energy Dialogues

February 17 & 18 2021

Η προεδρία Μπάιντεν προσφέρει «νέες ευκαιρίες» να ξεκλειδώσει το φυσικό αέριο στην Ανατολική Μεσόγειο.

Αθήνα, Ελλάδα : «Ο κόσμος στην μετά Covid εποχή θα εξακολουθεί να χρειάζεται φυσικό αέριο από την Ανατολική Μεσόγειο και ο νέος πρόεδρος των ΗΠΑ ίσως να έχει τα κατάλληλα διαπιστευτήρια ώστε να προσπεράσει τα διπλωματικά εμπόδια» ένας βετεράνος της περιφερειακής ενεργειακής σκηνής δήλωσε σε συνέδριο στην Αθήνα την Τετάρτη.

Ο Ρούντι Μπαρούντι, Διευθύνων Σύμβουλος της Energy and Environment Holding, μια ανεξάρτητης συμβουλευτικής εταιρείας με έδρα το Κατάρ δήλωσε την πρώτη μέρα του συνεδρίου Athens Energy Dialogues, ότι ο Μπαιντεν έχει πολλές ικανότητες που θα μπορούσαν να του επιτρέψουν να λύσει τον γόρδιο δεσμό.

«Ο Μπαιντεν στο παρελθόν έχει επιδείξει αξιοπρόσεκτη κατανόηση σε θέματα που αφορούν την Ανατολική Μεσόγειο , καθώς επίσης σε μια προοπτική που δίνει έμφαση σε νομικές και διπλωματικές λύσεις» τόνισε ο κ. Μπαρούντι στην διαδικτυακή τοποθέτησή του.

Επιπλέον, υπογράμμισε, σε ένα κοινό που αποτελούνταν από εκπροσώπους της κυβέρνησης, του ενεργειακού και του επιχειρηματικού τομέα, ο νέος πρόεδρος έχει ήδη διατυπώσει την αποφασιστικότητα να επαναβεβαιώσει ορισμένα από τα βασικά προνόμια της Ουάσιγνκτον στη διεθνή σκηνή. Σε αυτά περιλαμβάνεται ο παραδοσιακός σταθεροποιητικός της ρόλος στη Μεσόγειο καθώς επίσης και η υπεράσπιση του ΝΑΤΟ , μέλη του οποίου η Ελλάδα και η Τουρκία και ενώ τα τελευταία τέσσερα χρόνια η διακυβέρνηση του Ντόλαντ Τραμπ υπονόμευσε τη συμμαχία με κάθε ευκαιρία.

Πρόσφατες ανακαλύψεις off shore πετρελαίου και φυσικού αερίου έφεραν τις ανοιχτές επι δεκαετίες ελληνοτουρκικές εντάσεις πάλι στο προσκήνιο, με την Αγκυρα να γίνεται περισσότερο αποφασιστική στους ισχυρισμούς της επι των θαλασσίων ζωνών ιδιαίτερα σε αυτές που έχει αντιπαράθεση με την Ελλάδα και την Κύπρο.

Ο κ. Μπαρούντι ο οποίος επι χρόνια έχει πρωταγωνιστήσει στη συνεργασία επί των θεμάτων ενέργειας, , έγραψε πρόσφατα ένα βιβλίο για τους συμβιβασμούς που απαιτούνται μεταξύ των ανταγωνιστικών ισχυρισμών στην περιοχή ως ένας τρόπος να οδηγήσει στην αποκλιμάκωση της έντασης μεταξύ των χωρών της Ανατολικής Μεσογείου. Συγκεκριμένα στο βιβλίο του με τίτλο «Διαφορές επι των θαλάσσιων θεμάτων στην Ανατολική Μεσόγειο: Ο τρόπος να πάμε μπροστά» εξετάζει τα εργαλεία και οι ευκαιρίες που απορρέουν από τη Σύμβαση για το Δίκαιο της θάλασσας των

Ηνωμένων Εθνών (UNCLOS)

Η σύμβαση, είπε στο ακροατήριο, παρέχει όλα τα εργαλεία και τις διαδικαστικές βάσεις για την ειρηνική επίλυση των αντιμαχόμενων ισχυρισμών.

Η ενεργοποίηση του Μπαιντεν σε μια πιο συμβατική εξωτερική πολιτική των ΗΠΑ σημαίνει νέες ευκαιρίες για την Ελλάδα, την Τουρκία και άλλες χώρες της περιοχής να σχεδιάσουν ένα πιο συνεργάσιμο και παραγωγικό μέλλον, πρόσθεσε ο κ. Μπαρούντι.

Τα κέρδη σε αυτή την προσπάθεια περιλαμβάνουν όχι μόνο τη μείωση των εντάσεων και τη διευκόλυνση των πωλήσεων ενέργειας αξίας δισεκατομμυρίων δολαρίων αλλά θα αποτελέσει ένα σημαντικό παράγοντα στη μεταβίβαση της περιοχής σε ένα μέλλον με χαμηλότερες εκπομπές διοξειδίου του άνθρακα.

Με περισσότερα από 40 χρόνια εμπειρίας στη βιομηχανία της ενέργειας, ο κ. Μπαρούντι έχει βοηθήσει στη διαμόρφωση πολιτικών και επενδυτικών επιλογών για εταιρείες, κυβερνήσεις, επενδυτές και διεθνείς οργανισμούς όπως ο ΟΗΕ και η Ευρωπαική Ενωση. Η τελευταία, όπως εξήγησε στους δημοσιογράφους μετά την ομιλία του, παιζει ένα σημαντικό ρόλο στο να κρατά τις εντάσεις χαμηλά.

BIDEN PRESIDENCY OFFERS ‘NEW OPPORTUNITIES’ TO UNLOCK EAST MED GAS

Athens Energy Dialogues

February 17 & 18 2021

ATHENS, Greece: The post-COVID world will still need natural gas from the Eastern Mediterranean, and America’s new president may have just the right credentials to overcome diplomatic obstacles, a veteran of the regional energy scene

told a conference in Athens on
Wednesday.

Roudi Baroudi, CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Qatar, told the first day of the Athens Energy Dialogues that Biden had several qualities that might enable him to break up the logjam.

“Biden in the past has demonstrated considerable understanding of issues affecting the Eastern Med, as well as a perspective that emphasizes legal and diplomatic solutions,” Baroudi said in remarks delivered by video link. In addition, he told an audience including key energy, finance, and government figures, the new president “has already articulated a determination to reassert some of Washington’s key prerogatives on the international stage. These include its traditional stabilizing role in the Mediterranean, as well as its championing of NATO, which happens to include both Greece and Turkey, after four years of Donald Trump undermining the alliance at every opportunity.”

Recent discoveries of offshore oil and gas have brought long-simmering Greco-Turkish tensions back to the front burner, with Ankara becoming much more assertive about its maritime claims, especially where these overlap with those of Greece and Cyprus.
Baroudi, who for years has championed cooperation in energy as a way of defusing tensions among several East Med countries, has recently written a book about how to settle competing claims in the region. Specifically, ‘Maritime Disputes in the Eastern Mediterranean:
The Way Forward’ examines the tools and templates laid down in the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS).

UNCLOS, he told the audience, “provides all the tools and procedural bases for the peaceful resolution” of rival claims. “Biden’s resurrection of a more conventional US foreign policy means new opportunities for Greece, Turkey, and other

countries in the region
to chart out a more cooperative and more productive future," Baroudi added. "The prizes in this endeavor include not just a reduction of tensions and the facilitation of billions of dollars worth of energy sales and savings, but also a crucial component of the region's transition
to a lower-carbon future."

With more than 40 years of experience in the energy industry, Baroudi has helped shape policy and investment choices for companies, governments, investors, and supranational organizations like the UN and the European Union. The latter, he explained to reporters after his
talk, also has a "key part in keeping the tensions down".

لبنان أهدر أكثر من 2600 كلم2

لحساب الجزيرة: عدّلوا المرسوم 6433 وافرضوا التفاوض على قبرص!

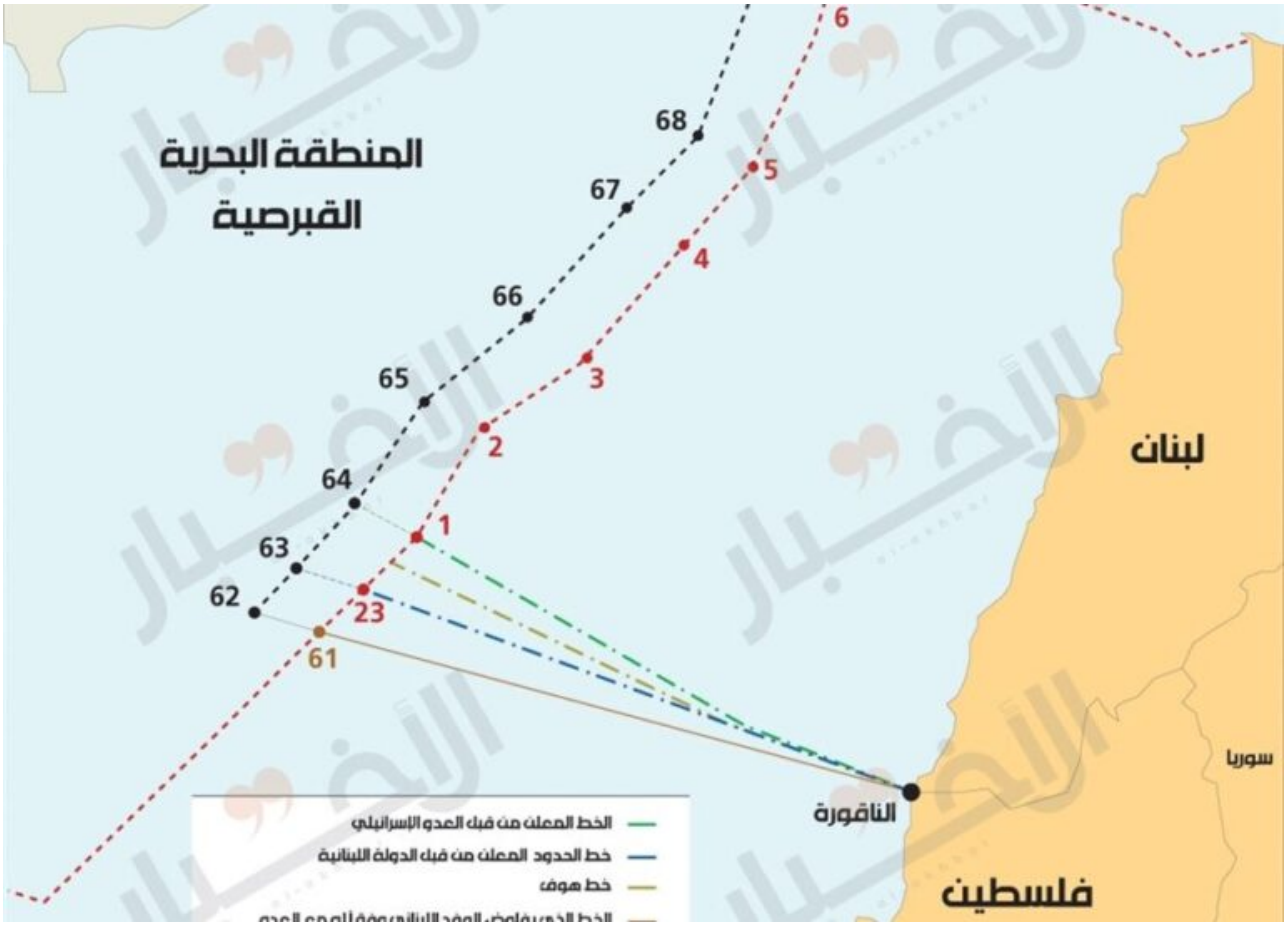

محمد علي فقيه – الاخبار

ليس العدو الإسرائيلي وحده من استولى على مياه لبنانية في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، نتيجة سوء إدارة لبنان للمعركة، كما عدم إعداده لها بالصورة المطلوبة. فإضافة إلى المنطقة الجنوبية المسروقة من قبَل «إسرائيل»، في المنطقة الغربية، تنازل لبنان عن أكثر من 2600 كلم مربّع لقبرص! تنازل يوجب إعادة القضية إلى بداياتها، وتعديل مرسوم تحديد المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، وفتح التفاوض مجدداً مع الجزيرة الجارة.

يبدو أن حقيقة مؤلمة تغيب عن ذهن معظم اللبنانيين، ولا سيّما المسؤولين الرسميين، تتمثّل في أن الوفد اللبناني المفاوض على ترسيم الحدود الجنوبية حمل إلى طاولة المفاوضات في الناقورة خريطة لا قيمة دستورية لها. فهذه الخريطة، وإنْ كانت بإحداثيات

مختلفة عن النقطة 23 التي سبق أن حددتها لجنة شكّلها مجلس الوزراء في عام 2008 وأنهت أعمالها في 2009، وإنْ كانت أيضاً متقدمة نسبياً على سابقتها من عام 2009، إلاّ أنها لم تُمهر بتوقيع أي مؤسسة دستورية، لكونها غير صادرة بمرسوم عن مجلس الوزراء، ولا تحمل توقيع رئيس الجمهورية، فضلاً عن أنها لم تنل، على ما يبدو، تأييد الكتل النيابية في مجلس النواب. هذه الخريطة التي حملها الوفد، بناءً على توجيه من رئاسة الجمهورية، تنطلق من وتفرض B1، مقاربة جديدة للنقطة الأساس من الشاطئ اللبناني المسماة تعاملاً مختلفاً مع النتوء الصخري المسمى «تيخيليت». لكن بالطبع كان بإمكان الوفد اللبناني تأبّط خرائط أخرى تزيد من المساحة التي يقدّرها لبنان ذاتياً لتكون منطقته الاقتصادية الخالصة. المشكلة التي تواجه المفاوض اللبناني اليوم، وبعض المسؤولين في الدولة، سببها أن المفاوض الإسرائيلي، أو الوسيط الأميركي، وبكل بساطة، قد يُشكِل على الوفد بالقول إن الخريطة والمقاربة اللتين يقدّمهما لا تأييد دستورياً لهما. بل وإن الطرح بذاته مخالف لما وافقت عليه المؤسسات الدستورية اللبنانية: المرسوم 6433/2011، والخرائط المرفقة به، ورسائل الخارجية اللبنانية للأمم المتحدة في عام 2010 و2011. وهو للأسف، إشكال صحيح، إلى حد يؤرّق الجميع، وبطبيعة الحال، الوفد اللبناني المفاوض.

لقد اتصل الوفد بجهات سياسية، مطالباً بتعديل موقعه التفاوضي عبر تعزيزه دستورياً، وتمكينه ليكون أوسع قدرة في الدفاع عن حقوق لبنان، وفق تصوّر متطوّر، أكثر تحقيقاً للمصلحة الوطنية، وأرقى من الذي جرى اعتماده في 2009، أيام حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. باحثَ الوفد اللبناني تلك الجهات الرسمية، عارضا حاجته إلى استصدار مرسوم يعدّل المرسوم 6433/2011، ويحدد من جديد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، لكنّ بعض الجهات السياسية لن توافق على استصدار مرسوم، معلّلة رفضها بأن مرسوماً من هذا النوع يمكن أن يحكم لبنان سلفاً، إذ إنه سيكون قد وضع حدوداً تقرّ بوجود منطقة اقتصادية خالصة للكيان الإسرائيلي. في الواقع، هذا الكلام الذي يواجَه به الوفد ليس دقيقاً، وقد يجاب عنه بالقول إن ما يقوم به لبنان هو ترسيمٌ ذاتيٌ لحدود منطقته الاقتصادية الخالصة، من دون أن يأتي على ذكر المنطقة التي تقابله. المدهش أيضاً، هو ادعاء آخرين بأنه ليس من داع لوجود مرسوم يحدد منطقة اقتصادية خالصة للبنان، إذ يغيب عن بال هؤلاء أن مجلس الوزراء أصدر عام 2011 المرسوم الرقم 6433 الذي يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، جاعلاً النقطة 23 نقطة ثلاثية البعد مع

قبرص وفلسطين المحتلة. لذلك، فإن القول بألاّ داعي لإصدار مرسوم جديد، يُردّ عليه بأن لدى لبنان حقيقةً مرسوماً يرسّم حدوده بافتئات على حقوقه الأصيلة. الجدير ذكره أيضاً، أنّ سجالاً دار خلال ترسيم خريطة عام 2009 بين وجهتَي نظر. الأولى تتمثل بوزارة الأشغال ومديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، تتمسك بأن النقطة التي تحقّ للبنان هي النقطة الـ 23، في حين أن وجهة النظر الأخرى، التي عبّر عنها ممثل الخارجية اللبنانية داخل اللجنة، تقول بإمكانية الذهاب جنوبي هذه النقطة بما يضيف بين 1300كلم2 و1700كلم2 تقريباً على مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة. لكن، ومع الأسف، سادت وجهة النظر الأولى، لأسباب غير مفهومة ومحلّ تساؤل وشبهة.

مقاربة ثالثة مختلفة قدّمها خبراء في القانون الدولي وشؤون الطاقة (الخريطة المرفقة)، تعطي لبنان حقوقه. فالنقطة الـ 23 لا يصحّ اعتمادها، لكونها قد حدّدت بعد إزاحة الخط البحري شمالاً بسبب ما يسمى أثر جزيرة تيخيليت ـــــ التسمية التي أطلقها الإسرائيليون على النتوء الصخري هناك. بينما، في الحقيقة، ليس من جزيرة، بل مجرد صخرة كبيرة لا تأبه لها الاتفاقية الدولية لقانون البحار، بدليل أحكام دولية كثيرة صادرة لم تأخذ بعين الاعتبار «جزراً» تضمّ 60 ألف نسمة.

يضيف هؤلاء الخبراء أنه حين جرى رسم الخط، لم تكن الحكومة قادرة لأنها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن نقطة B1، على الوصول إلى النقطة حتى ولو وضعت وفقاً لترسيم خط الهدنة، فإنها تبقى مخالفة لنص B1 اتفاقية الهدنة، القائل بوجوب أن يتطابق خط الهدنة مع الخط الحدودي بين لبنان وفلسطين المحتلة المحدد وفقا لاتفاقية بولي-نيوكومب «Paulet–Newcombe» عام 1923. لذا كان ينبغي على نقطة B1 أن تكون في نهاية وادي كركرة، الذي يبعد 1.8 كلم عن النقطة B1 بحسب خط الهدنة عام 1949. ما حصل في ذلك العام، هو أن المفاوض الاسرائيلي دفع بالمفاوض اللبناني إلى القبول بتأخير النقطة شمالاً، أي باتجاه لبنان، ما أتاح للكيان القدرة على تقاسم رأس الناقورة الذي سمّاه من جهته «روش هانكيرا Rosh HaNikra»، متجاوزاً بذلك حدود خط الهدنة. وكما هو معلوم في ألف باء الهندسة، فإن فَرقَ أمتار على الشاطئ يتسع داخل البحر ليشكل مساحة واسعة.

وفي المجال التشريعي، إن الاعتراض بأنه لا يمكن تعديل المرسوم 6433/2011 لأنه قد سبق أن جرى إبلاغ الأمم المتحدة به، فمردود على قائله، لأن المرسوم ذاته، وفي مادته الثالثة، نصّ على ما يأتي: «يمكن مراجعة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتحسينها، وبالتالي

تعديل لوائح إحداثياتها، عند توافر بيانات أكثر دقة، ووفقاً للحاجة في ضوء المفاوضات مع دول الجوار المعنية».
إذن، صار واضحاً أن المفاوض اللبناني ليس في استطاعته الاستمرار في التفاوض وهو مكشوف دستورياً وقانونياً وسياسياً. فلا بد إذاً من تعديل المرسوم 6433، آخذاً في الاعتبار آليات جديدة لرسم المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق أدق المعطيات وأفضل المقاربات التي ستؤدي إلى زيادة الحقوق.

مع قول ما تقدم، لا نستطيع سوى أن نستحضر واقع أن الخطأ الذي ارتكبته حكومة الرئيس السنيورة في عام 2009، لم يصحّح الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها حكومته أيضاً عام 2007، حين وقّعت يوم 17/1/2007 اتفاقية تحديد الحدود مع قبرص، التي تراجع فيها الجانب اللبناني، بحسب قول المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، آنذاك، أميالاً إلى الوراء التزاماً بما تنصّ عليه الاتفاقية الدولية لقانون البحار، أي إلى النقطة 1. هذا التراجع يعتبر كارثة وطنية. فعلى أي أساس أو منطق قد يذهب وفد لبناني إلى التفاوض في 2007 من دون امتلاكه خريطة ذاتية تحدّد منطقته الاقتصادية الخالصة؟ المضحك والمبكي في آنٍ واحد هو الوفد اللبناني – حينذاك – الضئيل حجماً والضعيف تقنياً، والذي كان مؤلفاً من المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، ومساعده حسن شعبان فقط، من دون وجود مندوب لوزارة الخارجية لتدوين محاضر الجلسات التفاوضية أو مندوب للجيش حتى! في الوقت الذي كان الوفد القبرصي يضم ثمانية خبراء في مجالات الجيولوجيا والقانون الدولي والتنقيب عن النفط وغيرها. ما حصل آنذاك، شكّل كارثة وطنية وفضيحة إدارية، لم تصحّح كما ينبغي في خريطة 2009. ففي المحصلة، خسر لبنان مساحة تفوق 2600 كلم2 لحساب قبرص (المساحة الواقعة بين الخط الأسود والخط الأحمر على الخريطة المرفقة).
لم يعد جائزاً بقاء المرسوم 6433/2011 كمادة يعتمد عليها لبنان في مفاوضاته، بل حتى في غير حالة التفاوض. فالحاجة إلى التعديل قائمة بذاتها، غير مرتبطة بأي أمر آخر، لتحصين موقع لبنان وتدعيمه. وبعد انسداد أفق المفاوضات، قد يُدفع بلبنان إلى خيارين، إما أن يقبل بتقاسم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع العدوّ المفاوض، وهذا تنازل خياني وغير مقبول عن الحقوق الوطنية و الثروات، وإما بأن يستمر في التفاوض غير المجدي والخطر مع العدو الإسرائيلي، مع خوف ينشأ من أن يعمد حليفه، الوسيط الأميركي، إلى ممارسة ضغوط لإرغام اللبنانيين على التنازل. وقد سبق للولايات المتحدة أن أرغمت الجانب اللبناني، مكرهاً، على الذهاب إلى

مفاوضات الناقورة، عارفاً بأن لا نتيجة منها، لكونه قد سبق أن فاوض لمدة عشر سنوات عبر فريدريك هوف وغيره من الموفدين الأميركيين، ليحصل على أقل من 600 كلم2 تقريباً من المنطقة التي تسميها اتفاقية القانون الدولي للبحار الآن المنطقة الاقتصادية المتنازع عليها، علما بأن المنطقة الواقعة بين ما يسمّى خط هوف والنقطة 23، هي المنطقة الأكثر واعدية في احتوائها للموارد، بحسب ما بيّنت الصور الزلزالية الثلاثية البعد.

يفرض انتساب لبنان إلى الاتفاقية الدولية لقانون البحار عليه مشكلة، حيث إنه، بحسب الاتفاقية (الكيان الإسرائيلي لا ينتسب إليها)، ملزم في حال حصول نزاع بينه وبين طرف موقّع آخر عليها حول المنطقة الاقتصادية الخالصة، بالامتناع عن القيام فيها بأي عمل، وهذا ما حصل في الـ 865 كلم2 التي تعتبرها الأمم المتحدة منطقة متنازعاً عليها. انطلاقاً من هذه المشكلة، وبناءً عليها، يمكن للبنان اجتراح حل من شأنه خلق موقع متقدم له في المفاوضات، يتيح له استرجاع حقوقه التي جرى التراجع عنها من قبل وفد الرئيس السنيورة إلى قبرص بقرار واضح بدا في الفقرة المتعلقة بإخلاء المسؤولية Disclaimer في النسخة القبرصية لمحضر جلسة التفاوض (نظراً إلى عدم وجود نسخة لبنانية للمحضر كما ذكرنا أعلاه): إن النقاط الأخيرة للخط الوسطي (نقطة 1و 6) تم التراجع بها عن النقطتين الثلاثيتَي البعد اللتين تم احتسابهما في الشمال والجنوب، للسماح بحصول مفاوضات مستقبلية مع الدول المجاورة.

بدون هذا الطرح، وكما ذهب لبنان إلى التفاوض مرغماً، علماً بأنه كان عليه وباستطاعته تفاديها، سيذهب مجدداً، ومع الأسف، من دون ذخيرة دستورية وقانونية وسياسية كافية لإعداد ملف صلب ومتماسك. فتعديل المرسوم 6433 سيمكن لبنان من الاستناد إلى أفضل القواعد التي تؤدي إلى أخذه حقوقه، بعيداً عن العقلية الانهزامية والتنازلية التي سيطرت على لجنة الـ 2009، بانتظار أن يأتي الزمان الذي يناقش فيه كيف أنها فرضت، ومَن وراءها، النقطة 23 بدل التوسع جنوباً باتجاه فلسطين المحتلة، كيف أنها تصدّت لكل محاولة داعية لذلك.

لماذا التفاوض مع قبرص؟

أولاً، لأن التفاوض مع العدوّ الإسرائيلي غير مجد، وذو خطورة لواقع أنه قد يستخدم عصا حليفه الأميركي لدفع لبنان نحو التنازل عن جزء من 865 كلم2 المصنّفة «متنازعاً عليها». ثانياً، لأن المشكلة بدأت في أصلها باتفاقية تحديد الحدود مع قبرص، حين قبل لبنان التراجع

إلى حدود النقطة الرقم 1. وبالتالي، ليصحح لبنان هذا الخطأ، عليه أن يتفاوض مجدداً مع الجانب القبرصي لتحديد حدود جديدة، وخاصة أن الاتفاقية لم تبرم، إذ لم تحل إلى المجلس النيابي ليقرّها، فمن حق لبنان إذاً أن يطلب إعادة التفاوض حولها. ثالثاً، قبرص دولة منتسبة إلى الاتفاقية الدولية لقانون البحار كما لبنان، وبالتالي، فإن ما ينطبق على لبنان ويلزمه ينطبق عليها ويلزمها أيضاً، فبعد أن يبلغ لبنان الأمم المتحدة بإحداثيات منطقته الاقتصادية الخالصة ضمن المرسوم الجديد والخريطة المرفقة، التي تعتمد النقطة 62 بدلاً من 23، فإن المنطقة بين النقطة 1 و62 ستصبح منطقة متنازعاً عليها، وعلى القبارصة الامتناع عن القيام بأي عمل فيها، ما سيضطر قبرص حينها، حفاظاً على مصالحها، إلى التفاوض مع لبنان والتوصل إلى تسوية تطيح النقطة الرقم 1 أساس المشكلة. رابعاً، على فرض أنه لم يتم التوصل إلى تسوية، فبحسب الاتفاقية الدولية لقانون البحار، بإمكان لبنان الذهاب إلى خيار التحكيم. ولمّا كانت المحاكم تعتمد في أحكامها مبدأ الإنصاف، فمن المرجّح أن يكون الحكم لمصلحة لبنان، إذ ليس من الإنصاف أن يطبق على لبنان وساحله الواحد ما يطبق على قبرص الجزيرة مع ما لها من شواطئ. خامساً وأخيراً، بعد أن يطيح لبنان النقطة الرقم 1، سيكون قد أطاح في الوقت عينه الاتفاق القبرصي ـــــ الإسرائيلي وأسقط ادّعاءات العدو، من دون الولوج في مفاوضات عبثية وخطرة ولا طائل منها مع الكيان الإسرائيلي.

النزاعات البحرية في شرق المتوسط"... يوضح طريق الحل السلمي للخلافات الحدودية

كتاب جديد أصدره الخبير في سياسة الطاقة رودي بارودي يحمل عنوان "النزاعات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط: الطريق إلى الأمام Maritime Disputes in the Eastern Mediterranean: the Way Forward (مطبعة معهد بروكينغز)، يسلط الضوء على آليات عملية غالبا ما يتم تجاهلها ويمكنها أن تنزع فتيل التوترات وتساعد في إطلاق عملية التنقيب عن النفط والغاز بقيمة مليارات الدولارات. تحدد الآليات الإطار القانوني والديبلوماسي الواسع المتاح للبلدان التي تتطلع إلى حل الحدود المتنازع عليها في البحر قانونيا او حبيا. يستعرض بارودي في الكتاب ظهور "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" وتأثيرها المتزايد، والتي أصبحت قواعدها ومعاييرها أساسا لجميع المفاوضات والاتفاقات البحرية تقريبا. ويشرح الكتاب أيضا كيف أن التقدم الذي أحرِز أخيرا في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما رسم الخرائط الدقيقة، قد وسّع نطاق المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لايجاد تسوية للمنازعات التي تستند إليها. وكما يشير العنوان، فإن

النقاش في شرق البحر الأبيض المتوسط يدور حول الحدود البحرية للمنطقة والتي لا تزال من دون حل، علما ان الاكتشافات الأخيرة اكدت وجود كميات كبيرة من النفط والغاز، ما قد يؤدي ليس فقط إلى إبطاء تنمية الموارد المعنية (وإعادة استثمار العائدات للتصدي للفقر والتحديات الاجتماعية الأخرى)، بل يزيد خطر وقوع حرب أو أكثر. ومع ذلك، يلاحظ بارودي ان الحل العادل والمنصف قد يعمل على استعادة الثقة بين شعوب المنطقة. فاذا وافقت بلدان شرق المتوسط بموجب قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على تسوية خلافاتها بشكل عادل ومنصف، فان "من شأن ذلك أن يعطي فرصة لإثبات أن هيكل الأمن الجماعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يزال ليس فقط نهجا قابلا للتطبيق ولكن أيضا نهجاً حيوياً … ومن شأن ذلك أن يظهر للعالم بأسره أنه لا توجد عقبات كبيرة جدا، ولا عداوة متأصلة، ولا ذكريات مريرة بحيث يمكن التغلب عليها باتباع القواعد الأساسية التي انضمت إليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي: تسوية النزاعات من دون عنف أو التهديد به".

ويقدم الكتاب افكارا عامة ومحددة عن الادوات التي يمكن اعتمادها في المجال الديبلوماسي، وهي مساهمة مفيدة في وقت يتعرض مفهوم تعددية الأطراف برمته للاعتداء من بعض البلدان التي دافعت في ما مضى عن إنشائها. اضافة إلى ذلك، فان اسلوب المؤلِّف الجذاب يجعل الكتاب في متناول جميع الاختصاصيين – علماء التاريخ والجغرافيا، إلى القانونيين ورسم الخرائط – ومثيرا لاهتمام الأكاديميين وصنّاع السياسات والمهندسين والقراء .تتكون خلفية الكاتب بارودي من أربعة عقود في قطاع الطاقة، ساعد خلالها في تصميم السياسات للشركات والحكومات والمؤسسات المتعددة الطرف، بما في ذلك الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتراوح مجالات خبرته ما بين النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة وأمن الطاقة وإصلاح قطاع الطاقة إلى الآثار البيئية والحماية وتجارة الكربون والخصخصة والبنية التحتية. يشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة والبيئة القابضة، وهي شركة استشارية مستقلة مقرها الدوحة، قطر. وتم العمل على الكتاب خلال سنوات من البحث الشخصي لبارودي، مع تحرير ديبرا ل. كاغان (زميل الطاقة المتميزة، شبكة القيادة عبر الأطلسي) وساشا توبيرس (نائبة الرئيس التنفيذي الأول، شبكة القيادة عبر الأطلسي). وتنشر شبكة القيادة عبر الأطلسي، وهي رابطة دولية تضم الممارسين وقادة القطاع الخاص ومحللي السياسات الذين يعملون على ضمان مواكبة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عالم سريع العولمة، "النزاعات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط: الطريق إلى الأمام"، والذي كان متاحًا في الأصل ككتاب إلكتروني، من قِبل مطبعة مؤسسة بروكينغز، التي تأسست عام 1916 كدار نشر للأبحاث من قِبل العلماء المرتبطين بمعهد بروكينغز، الذي يُنظر اليه على نطاق واسع أنه من أكثر مراكز الفكر احترامًا في الولايات المتحدة.

Le droit de la mer offre une solution pacifique au litige gréco-turc

La Grèce et la Turquie se livrent à nouveau à un jeu dangereux sur l’île grecque de Kastellorizo, située à deux kilomètres des côtes turques. Si les deux pays sont depuis longtemps en désaccord sur l’île, le différend actuel concerne l’envoi dans cette zone, à plusieurs reprises depuis août dernier, d’un navire d’exploration d’hydrocarbures turc, l’Oruç Reis. Cependant, la récurrence de ces tensions découle en fin de compte de l’absence de traité sur les frontières maritimes entre les deux pays.Ce manque de clarté a contribué à des frictions pendant des décennies, et pas seulement sur l’île de Kastellorizo. En fait, les deux pays revendiquent des zones

économiques exclusives (ZEE) qui se chevauchent de manière significative, rendant impossible tout projet qui viserait à exploiter pleinement les ressources sous-marines de la zone. Par conséquent, à moins que les deux pays ne soient pleinement préparés à résoudre leurs différends de manière pacifique, des crises comme celle que nous connaissons actuellement continueront de se produire, augmentant à chaque fois les risques de conflit ouvert.

Montée des tensions

Les enjeux ont crû significativement ces dernières années, principalement en raison de la découverte d'importants gisements d'hydrocarbures en plusieurs endroits de la Méditerranée orientale. Certains observateurs avertissent que les relations entre les deux pays sont à leur plus bas niveau depuis 1974, lorsque les forces turques ont envahi Chypre à la suite d'un coup d'État des Chypriotes grecs visant à unir l'île à la junte militaire alors en place à Athènes.

Au lieu d'engager un dialogue productif entre elles, Athènes et Ankara ont toutes deux mené des efforts diplomatiques parallèles visant à étayer leurs revendications maritimes respectives. Les Turcs ont signé un protocole d'accord sur les ZEE avec la Libye (17 novembre 2019), tandis que les Grecs ont signé un accord sur les ZEE avec l'Égypte (6 août 2020). Aucun de ces accords n'a cependant été ratifié, ce qui signifie qu'ils ne sont pas encore en vigueur. Même si une ratification a lieu, il reste à voir si ces accords seront déposés auprès de la Division des Nations unies pour les affaires maritimes et du droit de la mer (Doalos), à laquelle les États côtiers confient généralement leurs traités frontaliers pour une plus large diffusion. Par conséquent, si ces documents bilatéraux peuvent être utilisés pour réglementer les interactions entre leurs signataires respectifs, il reste à voir si et comment ils peuvent être conciliés avec les délimitations revendiquées par leurs autres voisins.

Pour toutes ces raisons, la nécessité de mettre fin à ces coups de poker périodiques devient chaque jour plus urgente. Comme pour souligner les dangers qui en découlent, le 12 août, un des navires de guerre turcs qui escortaient l'Oruç Reis a été impliqué dans une collision mineure avec une frégate grecque envoyée pour suivre le relevé.

Droit et technique

Cependant, en dépit de l'inimitié de longue date entre la Grèce et la Turquie, le droit offre aujourd'hui des moyens simples de résoudre leur différend. La Convention des Nations unies sur le droit de la mer (CNUDM) établit un ensemble complet de règles pour la résolution juste et équitable de ces différends, et au fil du temps, ces règles sont devenues partie intégrante du droit international. Cela signifie que même les pays qui ne sont pas signataires de la CNUDM peuvent invoquer (et invoquent déjà) les principes de la convention dans toutes sortes d'interactions, notamment lors des procédures devant les tribunaux internationaux, les processus d'arbitrage et la diplomatie bilatérale et multilatérale. De plus, les récents progrès technologiques ont révolutionné la précision avec laquelle les zones litigieuses – sur terre ou en mer – peuvent être définies et délimitées.

Ensemble, le droit et la technique ont donc éliminé une grande partie des spéculations qui pouvaient exister – et donc une grande partie des risques – lors des négociations pour la résolution des différends maritimes. C'est cette approche que la Grèce et la Turquie doivent adopter pour promouvoir leurs intérêts respectifs tout en respectant l'obligation qui est la leur, en tant qu'États membres des Nations unies, de régler les différends de manière pacifique. Leurs divergences sont réelles et certains détails sont complexes, mais les principes de la CNUDM constituent une solution éprouvée, à tel point qu'ils ont joué un rôle central dans chacune des deux dernières douzaines de résolutions de différends maritimes par arbitrage, verdict d'un tribunal ou traité international.

Ces tensions ne disparaîtront pas, ni ne pourront être résolues, sans diplomatie et sans dialogue. Le statu quo est très instable, et aucune des parties ne peut imposer sa volonté à l'autre, du moins pas sans subir des pertes humaines et matérielles inacceptables.

Il est très probable qu'une demande de dialogue et de diplomatie trouve une oreille réceptive du côté de leurs partenaires internationaux. Les États-Unis et l'Union européenne ont en effet tous deux intérêt à éviter une plus grande instabilité en Méditerranée orientale, et les Nations unies ont investi beaucoup de temps et d'efforts dans plusieurs tentatives pour trouver une solution au volet chypriote du conflit gréco-turc.

Outre l'évolution de la technologie et celle des précédents juridiques qui permettent une solution basée sur la CNUDM, sans parler des avantages économiques que les deux pays pourraient tirer de la liberté d'exploiter librement leurs ressources, il y a une autre raison d'être optimiste quant à la réussite d'une poussée en faveur de la paix à l'heure actuelle.

L'heure ne devrait pas être aux discours enflammés et aux postures agressives. Les mécanismes pour une solution équitable sont à portée de main. La Grèce et la Turquie doivent s'engager dans un processus pacifique et défendre leurs positions jusqu'à ce qu'elles parviennent à un accord, et leurs alliés doivent les aider à le faire.

Lebanon sets starting point

for sea border negotiations with Israel

BEIRUT (Reuters) – President Michel Aoun on Thursday specified Lebanon's starting point for demarcating its sea border with Israel under U.S.-mediated talks, in the first public confirmation of a stance sources say increases the size of the disputed area.

Israel and Lebanon launched the negotiations last month with delegations from the long-time foes convening at a U.N. base to try to agree on the border that has held up hydrocarbon exploration in the potentially gas-rich area.

A presidency statement said Aoun instructed the Lebanese team that the demarcation line should start from the land point of Ras Naqoura as defined under a 1923 agreement and extend seaward in a trajectory that a security source said extends the disputed area to some 2,300 square km (888 sq miles) from around 860 sq km.

Israel’s energy minister, overseeing the talks with Lebanon, said Lebanon had now changed its position seven times and was contradicting its own assertions.

“Whoever wants prosperity in our region and seeks to safely develop natural resources must adhere to the principle of stability and settle the dispute along the lines that were submitted by Israel and Lebanon at the United Nations,” Yuval Steinitz said.

Any deviation, Steinitz said, would lead to a “dead end”.

Last month sources said the two sides presented contrasting maps for proposed borders. They said the Lebanese proposal extended farther south than the border Lebanon had years before presented to the United Nations and that of the Israeli team pushed the boundary farther north than Israel’s original position.

The talks, the culmination of three years of diplomacy by Washington, are due to resume in December.

Israel pumps gas from huge offshore fields but Lebanon, which has yet to find commercial gas reserves in its own waters, is desperate for cash from foreign donors as it faces the worst economic crisis since its 1975-1990 civil war.

Additional reporting by Ari Rabinovitch in Jerusalem; Writing by Ghaida Ghantous; Editing by Janet Lawrence